**ملف استقالة دولة الرئيس سعد الحريري**

**تحت عدسة ومجهر عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية والادارية كميل حبيب**

مقدمة ماراثونية ثلاثية الفصول.. افتتح بها العميد د. كميل حبيب، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية، حديثه المفعم بالرؤى القانونية والسياسية، والتي تدور حول أحداث محلية، تصدرتها قضية استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، وما احدثته من جدال وتداعيات وبلبلة على كل المستويات المحلية والاقليمة والدولية.

1. **في تولي العماد ميشال عون رئاسة الجمهورية**

لقد عانى لبنان كثيراً من انقسامات طائفية وصراعات مذهبية وما رافقهما من تدخلات اقليمية ودولية في شؤونه. وكانت نتيجة كل ذلك سلسة من حروب اهلية عكست الوجه المباشر لحروب الآخرين على ارضه. من جهته، وعى الجنرال ميشال عون باكراً أهمية ان يكون للبنان دولة فيها الكثير من المناعة والعدالة والانسانية. فخاض حربين ضد قوى التفتيت في الداخل (أي المليشيات) وضد جبروت الاحتلال محدثاُ صدمة في الوسط السياسي – الاجتماعي بأنه صاحب ارادة وتصميم على بناء دولة حديثة. وكان ابعاده القسري الى فرنسا عام 1990 فرصة له لتشكيل روؤيته للبنان جديد. عاد الى لبنان في 7 ايار عام 2005 واطلق التيار الوطني الحر الذي تضمّن برنامجه خطة شاملة، وعلى كل المستويات السياسية والاقتصادية والتربوية والصحية والبيئية...الخ. وكان الوحيد بين كل الساسة في لبنان ان يخوض انتخابات حزيران 2005 النيابية على اساس برنامج مكتوب.

أراد الجنرال عون وضع برنامجه التغييري والاصلاحي موضع التنفيذ فكان قراره التاريخي الترشح لتولّي منصب رئاسة الجمهورية نتيجة لضغوط شعبية عارمة، لأن الناس رأت فيه ما يجسّد من مبادىء منقذاً للوضع المترهّل الذي وصل اليه لبنان. وكان انتخابه رئيساً للجمهورية في 31 تشرين الاول 2016 حدثاً مشهوداً في تاريخ الجمهورية اللبنانية.

ومنذ لحظة انتخابه رئيساً بدأت رياح التغيير تلفح الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فكانت حكومة العهد الاولى ان حققت انجازات عجزت عن تحقيقها حكومات العهود السابقة. فأقرّ قانون جديد للإنتخابات النيابية بحيث أدخلت النسبية كثقافة جديدة في الحياة النيابية؛ كما أقرّت الموازنة لأول مرّة منذ 12 عاماً؛ وتمّ تحرير الجرود من الارهاب التكفيري؛ وأقرّت التعيينات الأمنية والديبلوماسية اضافة الى التشكيلات القضائية ...الخ.

يؤمن الجنرال عون بحق أن بناء الدولة أقل كلفة من ترميمها. إنه قائد من طينة العظماء. فهو يحارب بشجاعة، ويخاصم بشرف، ويفاوض بعناد، ويصادق بتودد، ويحكم كأب لجميع اللبنانيين.

1. **في استقالة الرئيس سعد الحريري؛ كيف تقرأ دستوريا؟**

إن الاستقالة من ممارسة الوظيفة الدستورية خارج الاراضي اللبنانية هي ممنوعة، ولا تنتج أية مفاعيل قانونية. وما يعزز فرضية ان الاستقالة هي حتماً يجب ان تكون خطية وتسلّم باليد الى فخامة رئيس الجمهورية. إن المادة 68 من الدستور اللبناني تنص على انه: "عندما يقرر المجلس عدم الثقة بأحد الوزراء وفقاً للمادة السابعة والثلاثين (من الدستور) وجب على هذا الوزير ان يستقيل". وتدلّ هذه المادة على أن حجب الثقة عن وزير او رئيس وزراء يفرض عليه موجباً بأن يتقدّم باستقالته، ولو كان يكتفى بالاعلام الصحفي لكان حجب الثقة عنه كافياً ولما كان هناك حاجة لأن يقدّم هذا الوزير استقالته.

إن الاعراف الدستورية استقرت على أن يبادر فخامة رئيس الجمهورية بتكليف رئيس الحكومة الاستمرار بتصريف الاعمال الى حين تشكيل وتعيين حكومة جديدة. وهذا التكليف بتصريف الاعمال يجب ان يبنى على كتاب خطي بالاستقالة اولاً، ويجب ان يكون المستقيل متواجداً في الاراضي اللبنانية ليتولّى تصريف الاعمال، ولا تعتبر الاستقالة صحيحة في حال توصّل رئيس الجمهورية الى قناعة بأنها حصلت في ظروف مشبوهة او ملتبسة او مستغربة.... وهذا ما حصل فعلاً، ولم يسبق ان حدث شبيهها في دولة من دول العالم.

1. **ما هي السيناريوهات التي كانت متاحة امام رئيس الجمهورية؟**

الموقف الأول لفخامة الرئيس كان برفض استقالة دولة الرئيس الحريري باعتبارها ناجمة عن اكراه وارادة غير حرّة؛ وكذلك جاراه في هذا الموقف رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه برّي. لهذا لم تعتبر الاستقالة قائمة ومنتجة لمفاعيلها الى حين عودة الرئيس الحريري الى لبنان وتقديم استقالة خطيّة او العدول عنها.

فخامة العماد عون، الضنين في الحفاظ على كرامة كل اللبنانيين، اعتبر بحق ان احتجاز الرئيس الحريري في المملكة العربية السعودية اعتداء على كرامة كل لبنان، ولو ان الرئيس الحريري لم يتمكّن من العودة الى لبنان، كان بإمكاننا ان نسجّل استياءنا لما حصل لرئيس حكومتنا بالطلب الى مجلس الأمن اصدار بيان رئاسي يؤكّد على سيادة واستقلال وحرية لبنان وضمناً، ايضاً، التأكيد على حرية وسلامة من يمثّل الدولة اللبنانية حسب مندرجات اتقافية فيينا التي تضفي حصانة على رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير الخارجية عندما يكونوا في زيارة الى دولة اخرى.

أما ما سمعناه من توجه ما لتعليق عضوية لبنان في جامعة الدول العربية، نحيله الى ما قاله الشاعر نزار قباني:

**"إنّ كوناً ليس لبنان به**

 **سوف يبقى عدماً او مستحيلاً"**

وفي هذا السياق، لا بأس من التذكير بكلمة الاستقلال التي وجهها فخامة العماد عون الى اللبنانيين" :لقد نأى لبنان بنفسه، ولكن للأسف الآخرين لم ينأوا بنفوسهم ولا بنفوذهم عنه". كما أكّد فخامة الرئيس على "ضرورة ابتعاد لبنان عن الصراعات الخارجية والتزامه احترام ميثاق جامعة الدول العربية وبشكل خاص المادة الثامنة منه". وللتذكير فقط، فإن المادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية تقول: "تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى، وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول، وتتعهّد بأن لا تقوم بأي عمل يرمي الى تغيير ذلك النظام فيها".

1. **ألم تكن استقالة الرئيس الحريري، وحتى من السعودية، تشكّل فرصة لفخامة الرئيس ليشكّل حكومة العهد الأولى، لماذا لم يقتنص فخامة الرئيس هذه الفرصة؟**

ليس من شيم فخامة الرئيس ان يسعى لتحقيق بطولات او انجازات على حساب كرامة الوطن. ولم يسبق له ان استغلّ موقفاً ليحقق منه مكاسب آنية. فخامة الجنرال يواجه ويحقق الانتصار، وهو يواجه الخصم وجهاً لوجه ولا يطعن بالظهر. وهكذا، ظهر سريعاً من موقف فخامة العماد في انه يريد ان يسمع من الرئيس الحريري مباشرة حول الحيثييات التي احاطت قراره بالاستقالة الملتبسة. إن كرامة الرئيس الحريري من كرامة الوطن، وبأن المكسب الوطني يكمن في التضامن معه، وهو الأغلى من أية مكاسب أخرى. اضف الى ذلك ان التجانس في العمل والانتاجية التي حقتتها حكومة الرئيس الحريري خلال السنة الماضية اثبت عن جدارة ان هذه الحكومة هي حكومة العهد الأولى؛ ولا اعتقد ان حكومة اخرى مهما كانت متجانسة يمكن ان تحقق أكثر مما حققته هذه الحكومة.

1. **لنفترض ان الرئيس الحريري لم يتريّث في تقديم استقالته، فهل المخرج يكمن في حكومة تكنوقراط تشرف على الانتخابات النيابية العتيدة؟**

لو أصرّ الرئيس الحريري على تقديم استقالته بعد عودته الى لبنان، فإن الفترة بين تشكيل حكومة جديدة واجراء الانتخابات النيابية هي محدودة وقصيرة في الزمن. ولهذا فمن المناسب اختيار حكومة من غير المرشحين الحزبيين لتتولى السهر على تطبيق قانون الانتخابات الجديد الذي يجري تطبيقه لأول مرة في لبنان.

أما بالنسبة لحكومة تصريف الاعمال، فهناك انقسام بين فقهاء الدستور حول الدور الذي يمكن ان تلعبه. فهناك رأي يقول بأنه لا يوجد نص دستوري يتناول موضوع صلاحية الحكومة المستقيلة بإجراء الانتخابات، لكن يوجد نص دستوري يوجب على الحكومة المستقيلة تصريف الاعمال بالمعنى الضيّق. وهنا اتجه الفقهاء الدستوريون في تفسير معنى تصريف الاعمال الذي يلحظ القيام بالاعمال الروتينية مثل بريد الوزارات وتسيير اعمال اداراتهم بشكل يومي والذي يدخل ضمن نطاق تصريف الاعمال. كذلك يصر اصحاب الاجتهاد على ان كل عمل ضروري ويتعلّق بمصلحة الدولة العليا، ولا يمكن تأخيره نظراً لظروف الضرورة والعجلة. يدخل ايضاً ضمن صلاحية تصريف الاعمال. اضف الى ذلك ان كل عمل يتعلّق بمهلة قانونية يكون من واجب حكومة تصريف الاعمال القيام به. وعليه، وبما ان الانتخابات النيابية يجب ان تجري قبل 60 يوماً تسبق انتهاء ولاية المجلس النيابي معطوفة على مبدأ استمرارية عمل المؤسسات (السلطة التشريعية) ومنع الفراغ عنها، ويخضع لمهلة دستورية وقانونية، فلذلك اعتبر الاجتهاد والفقه ان اجراء الانتخابات يدخل ضمن تصريف الاعمال. اما الاعمال التصريفية التي ترتب اعباء مالية وسياسية على الدولة، ولا تخضع لمهلة زمنية، فحكومة تصريف الاعمال ليست مضطرة للقيام بها.

من جهة اخرى، يرى بعض الفقهاء ان حكومة تصريف الاعمال لا يمكنها ان توقّع مرسوم لدوائر الاقلام وتشكيل اللجان الانتخابية وتأمين الاعتمادات. وعند ذكر كلمة مرسوم فيجب ان يوقّع من قبل رئيس حكومة فعلي. وعليه، فإن الابقاء على حكومة تصريف الاعمال يعتبر مخالفة دستورية ومرهونة بوقتها، وتبقى حتى تشكيل حكومة جديدة. واذا لم تتوافق القوى السياسية على تشكيل حكومة، تستمر حكومة تصريف الاعمال الى حين تشكيل حكومة تشرف على الانتخابات.

إن تمنّي فخامة رئيس الجمهورية على دولة الرئيس الحريري بالتريّث في تقديم استقالته الى حين اجراء مشاورات كان المخرج الذي اعفانا من الجدل الدستوري ونزل سلاماً على كل لبنان. التريّث يعني ان الاستقالة لم تكن، وبأن الحوار اللبناني-اللبناني سوف يفضي دون شك الى توافق جديد يخرجنا من أزمة افتعلت من خلال دوائر خارجية. وبإختصار، صحيح ان لبنان بلد ازمات، لكن ازماته هي دائماً محلولة.

1. **ماذا عن توصيف مجلس وزارء جامعة الدول العربية لحزب الله بأنه ارهابي؟**

لبنان يفضّل الحياد في أي نزاع او خلاف عربي- عربي، وبإمكانه ان يلعب دوراً ايجابياً في التقريب بين وجهات النظر المتناقضة. لكن لا يمكننا ان نكون محايدين في موضوع الصراع مع اسرائيل. فأين كان العرب عندما احتلت اسرائيل العاصمة بيروت عام 1982؟ او ليست المقاومة اللبنانية من حرر القسم الأكبر من الجنوب اللبناني عام 2000؟ ألم يفرض سماحة السيّد حسن نصرالله معادلة الردع على الكيان الصهيوني مانعاً على اسرائيل حتى مجرد التفكير بشن حرب جديدة على لبنان؟ لا بدّ لنا من الاعتزاز بالدور المقاوم العظيم الذي قام ويقوم به رجال الله في الميدان في حماية الحدود الجنوبية وفي مساهمتهم في تحرير الجرود من الارهاب التكفيري ذات صيف عام 2017. وعليه، فإن المقاومة التي يقودها سماحة السيّد حسن نصرالله هي موضع اعتزاز بدرجة شرف عند كل الشرفاء على مساحة الوطن والأمة. نعم، ان تضحيات الشهداء قد رفعتنا الى مصاف الأمم الحية. إن هزائم العرب المتتالية كانت نتيجة لتخليهم عن مقولة ان الحياة صراع ولا يسلم فيها الا ابناء الحياة.